

الاتحاد العام للتعاون في العراق "مسيرة عريقة وتحديات مستقبلية"

بقلم: أ.م.د. كرار عبد الزهرة عبد الرضا/ الجامعة المستنصرية-كلية
التربية الأساسية



يمثل التعاون أنموذجاً متقدماً للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدف تحسين ظروف حياة الأفراد والمجتمع، ويرتكز مفهوم التعاون على الجهود المشتركة بين مجموعة من الأشخاص الذين يسعون لتحقيق أهداف مشتركة، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويتميز التعاون بمبادئه الأساسية، مثل العضوية الطوعية، والإدارة الديمقراطية، والتشاركية، والاستقلالية، والاهتمام بالمجتمع، مما يجعله أداة فاعلة في تعزيز التضامن الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وقد أثبتت التجربة نجاح التعاونيات في مجالات متعددة مثل الزراعة، الإسكان، الصناعة، والخدمات..الخ.

تاريخ الحركة التعاونية في العراق

تأسست أول لجنة في هذا الصرح عام ١٩٣٧، حينما أنشئت أول جمعية تعاونية استهلاكية في بغداد، وكانت تتمحور حول تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء والمجتمع، وذلك في ظل تشريع قوانين تدعم التعاونيات عام ١٩٢٢، وشهدت الحركة التعاونية في العراق مراحل تطور بارزة، أبرزها تشريع أول قانون للجمعيات التعاونية في عام (١٩٦٠) قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٠ الذي أرسى الأسس لبناء تنظيم تعاوني فعال. وقد تبع ذلك تشريع قوانين أخرى بالغة الأهمية، مثل قانون التعاون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٧٠، وقانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢، وصولاً إلى قانون التعاون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ الذي عدّل في ١٩٩٥، كما تم إجراء تعديل آخر عام ١٩٩٩ ليتماشى مع متطلبات تلك الفترة. وعلى الصعيد الإقليمي، نجح العراق في تأسيس الاتحاد العربي للتعاون المعروف بمجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩، ومقره في بغداد، مما عزز دوره القيادي في الحركة التعاونية العربية.

القطاعات التعاونية في العراق

تنقسم الجمعيات التعاونية في العراق إلى خمسة قطاعات رئيسية:

- 1-القطاع الإسكاني: يلعب هذا القطاع دوراً كبيراً في عملية توزيع الأراضي السكنية في جميع المحافظات، حيث أسهمت الجمعيات في إنشاء أغلب المناطق السكنية وما زالت مستمرة في هذا الدور.
- 2-الجمعيات التعاونية الخدمية: تقدم هذه الجمعيات الخدمات للمجمعات السكنية في عموم المحافظات، فضلاً عن وجود جمعيات تهتم بتقديم الخدمات الإنشائية والسياحية وخدمات السيارات..الخ.
- 3-القطاع الاستهلاكي: يعمل على التخفيف من أعباء المعيشة عبر توفير السلع المختلفة للمواطنين بأسعار مخفضة.
- 4-الجمعيات التعاونية الإنتاجية: إنتاج السلع المحلية مثل جمعية الصناعات الجلدية والمفروشات، وجمعية النجارة، وجمعية الصناعات الكهربائية، وجمعية الخياطة..الخ.
- 5-الجمعيات التعاونية المركزية: تتكون من جمعيات عدة، وتعمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة، وتشمل مجالات متعددة مثل الزراعة، الإسكان، والتعليم.

التحديات الحالية

على الرغم من التاريخ العريق، عانت الحركة التعاونية من مشكلات كبيرة بعد سقوط نظام البعث، إذ شابت أداء الاتحاد العام للتعاون بعض الإخفاقات نتيجة ضعف الإدارة وتدخل عناصر سعت لتقويض المؤسسة، وبرغم جهود مجلس الوزراء في ٢٠١٧ لإصلاح الأوضاع عبر تشكيل لجان للتحقيق والتدقيق، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النتائج المرجوة، بل أعاقت عمل الجمعيات والاتحادات.

دعوة للنهوض بالحركة التعاونية

في ظل هذه الظروف، تبقى الحاجة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية، تشمل تسريع تنظيم انتخابات الجمعيات والاتحادات المحلية والعامّة، من أجل استعادة الدور الريادي للاتحاد العام للتعاون وضمان استمراره في خدمة المجتمع.

وندعو رئاسة الوزراء بعدها الجهة المشرفة على تصرفات الاتحاد العام للتعاون لإعادة الحياة لهذه المؤسسة العريقة، لتكون ركيزة تنموية تسهم في بناء عراق مزدهر ومتعاون من خلال توجيه اللجنة المعنية بتسيير أعمال الاتحاد على الالتزام بمضمون الكتب الرسمية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء والتي تحدد مدة أقصاها (٦٠) يوماً لإجراء الانتخابات.

مقترحات لتطوير التعاون

- 1-إعادة هيكلة الاتحاد العام للتعاون عبر تحديث الأنظمة واللوائح الإدارية لضمان الكفاءة والشفافية في العمل.
- 2-تطوير برامج تدريبية لتأهيل ملاكات الجمعيات التعاونية وتمكينهم من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والتقنية.
- 3-تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية للفادة من التجارب الناجحة ونقل المعرفة والمهارات الحديثة.
- 4-توسيع نطاق الجمعيات التعاونية لتشمل قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والابتكار، مما يفتح آفاقاً جديدة للتنمية.
- 5-تشجيع الاستثمار التعاوني عبر تقديم حوافز مالية ودعم حكومي لتشجيع المشاركة الفاعلة في الجمعيات التعاونية.
- 6-توعية المجتمع بأهمية التعاون عبر حملات إعلامية وبرامج تعليمية تسلط الضوء على دور التعاونيات في تحسين.